ضغوطات
تزيد من معاناة اللاجئين السوريين في لبنان

يستعرض مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بشكل منتظم آخر تطورات حالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان من خلال نشرات أسبوعية، تهدف هذه النشرة إلى إطلاع الرأي العام على ملخص أحوال حقوق الإنسان في البلاد، وإتاحة المعلومات المتوفّرة للمجتمع المدني والجهات المانحة وصنّاع القرار، كما يلي هذه النشرات، تقارير شهرية تُنشر بشكل دوري على الموقع الإلكتروني لـ ACHR

النشرة الأولى | 10 كانون الثاني/ يناير 2023

رغم أن سوريا لا تزال غير آمنة لعودة اللاجئين بحسب الأمم المتحدة، فإن **حملات ترحيل لاجئين من لبنان إلى سوريا لا تزال مستمرة،** فوفق ما رصده مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) من خلال شهود كانوا في مراكز الاحتجاز، فقد نفّذ عناصر من الجيش اللبناني عمليات ترحيل قسري إلى سوريا في 1 من كانون الثاني/ يناير الحالي، بحق ما يقارب من 200 لاجئ سوري، وذلك بعد القبض عليهم أثناء محاولتهم الهجرة بطريقة غير نظامية عبر قوارب اللجوء في البحر المتوسط شمالي لبنان.

ولم يواجه أولئك اللاجئين من خطر الترحيل القسري وحسب، على الرغم من أن أسماءهم مسجلة ضمن قوائم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وامتلاكهم إقامات قانونية غير منتهية الصلاحية حتى الآن، كما أن البعض منهم قد دخل إلى لبنان بطريقة شرعية، فهم **معرّضين أيضًا لمخاطر الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة**. فقد وثّق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) في السنوات الماضية حالات عديدة للاجئين تمت إعادتهم قسرًا إلى سوريا وتعرّضوا لضروب المعاملة القاسية والمهينة وسوء المعاملة، وأصدر ACHR العديد من التقارير عبر موقعه الإلكتروني تحدّث فيه حول المخاطر التي واجهها اللاجئون عادوا إلى سوريا.

ووفق ما تناقلته وسائل إعلام لبنانية، فإن **الحكومة اللبنانية تعتزم تنظيم عمل المنظمات الدولية العاملة في مخيمات اللاجئين السوريين**، وذلك لـ "ضمان ألا تصبح تلك الخدمات دافعًا للاجئين بالبقاء بشكل دائم في لبنان"، كإجراء احترازي من ضمن سياسات تعامل لبنان غير المنظّمة تجاه الاجئين لدفعهم للعودة إلى سوريا، وبحسب الخطة التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان بالتنسيق مع مخابرات الجيش اللبناني، فـ "لا يُسمح لأي منظمة بدخول مخيم للاجئين من دون الحصول على موافقة المحافظ المعني التابع لوزارة الداخلية والبلديات، بتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية".

وفي سياق متّصل، **هاجم عدة شبان من المواطنين اللبنانيين في بلدة دير الأحمر منزلًا تسكنه عائلة سورية لاجئة**، حيث كسّروا زجاج الأبواب والشبابيك، مع إطلاق عبارات عنصرية مناهضة لتواجد اللاجئين في البلاد، من دون أيّ تدخل من السلطات المحلّية المختصّة، أو تعويضهم بالأضرار المادّية.

كما وثّق ACHR خلال الأسبوع الفائت، **إخلاء منازل خمس عائلات سورية لاجئة وطردهم من بلدة دير الأحمر، لأسباب تمييزية**، وتعسفت البلدية في معالجة هذا الانتهاك الذي حرم العائلات من حقهم في سكن لائق يضمن كرامتهم، ما يخلق حالة من الإفلات من العقاب لمرتكبي تلك الانتهاكات. وفي بيروت،فقد أُغلقت مدرسة خاصة بالطلاب اللاجئين السوريين التي تخصص دوامها الدراسي في فترة بعد الظهيرة في منطقة الجعيتاوي الأشرفية، وذلك بعد أن تهجم أحد سكان المنقطة على المدرسة كونه انزعج من صوت الطلاب، وتم نقلهم إلى مدرسة "الأرغواي" بجانب "سوق الأحد" ببيروت. هذه الحادثة تضاف إلى مئات الحوادث التي تنتهك حقوق الطلاب اللاجئين السوريين بالحصول على بيئة تعليم آمنة تعزز من قدرتهم على ضمان مستقبل أفضل لهم.

أما عن خطابات الكراهية، **فلازالت الساسة اللبنانية مستمرة باستهداف اللاجئين بخطاب كراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصّات الإعلامية**، ما قد يهدد أمن اللاجئين الاجتماعي، من دون وجود أي معالجة جدية لهذه القضية، إذ غرّد مدير الأمن العام اللبناني السابق والنائب الحالي في البرلمان اللبناني جميل السيد في 5 من كانون الثان/ يناير عبر حسابه على "توتير"، حول إجراءات اتخذتها بعض الدول حيال اللاجئين السوريين بشكل خاص، داعيًا الحكومة اللبنانية اتخاذ إجراءات جدية لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.